14 أكتوبر

14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد علي سعد

mohammed.a.saad@14october.com

الثلاثاء - 12 أغسطس 2014م ـ الموافق - 16 شوال 1435هـ - العدد 16137 - السنة 47 - رقم الإيداع 2 - 16 صفحة - 50 ريـالاً

Email:14october@14october.com

آخر كلام

مشتقات النفط بين مطرقة التخريب وسندان التهريب

› أحمد محمد سعيد

أحدث قرار الحكومة الخاص بزيادة أسعار مشتقات النفط ضجة مفتعلة دون مبرر من قبل عدد محدود وضيق الأفق لايريد سوى الاصطياد بالمياه العكرة ولا يعلم هؤلاء أو يدركون الأسباب والظروف التي من أجلها جاء هذا القرار وقد استغله المتشككون وأهل الفوضى ليبثوا سمومهم ودعايتهم المغرضة للتشويه بأن الزيادة لا يتحملها الناس حتى وإن كانت صحيحة بعض الشيء إلا أنها ساهمت في أعمال التحريض الأهوج و ارتفاع الأصوات الاحتجاجية والرافضة قطعا للقرار - قبل معرفة حقائق الأمور - التي يقف وراءها شخصيات نافذة من كبار رموز الفساد وأتباعهم في السلطة وعندما قررت الدولة البدء بالإصلاحات بصورة تدريجية كانت تدرك تماماً أن بقاء دعم النفط كما هو لا يستفيد منه السواد الأعظم من الشعب نتيجة انفتاح وتوسع قنوات التهريب في السوق السوداء وصعوبة السيطرة عليه ما جعل الميزانية العامة للدولة تسير نحو الهاوية وأثقلت كاهل الدولة ولم تتمكن من توفير مستحقات العاملين حينها لجأت إلى حماية الشعب وعملت على رفع الدعم للحفاظ على مصالحه دون أن يؤثر على السلع الأساسية كمعالجة أولية للحد من أشكال التهريب المنظم لمشتقات النفط ثم بيعه خارج البلاد من قبل النفوس الضعيفة التي تسعى جاهدة إلى خلخلة الوضع الاقتصادي وتدهوره من خلال التحريض المتواصل ضد النظام بانه قد فشل في إدارة الدولة والعكس هو الصحيح والحقيقة المرة أن رفع الدعم الذي قامت بعض الدول كان قراراً صائبا حتى نتج من ذلك قطع دابر التهريب وتجفيف منابعه من أجل وضع حد نهائي له وتفويت الفرصة على العابثين بأموال الشعب والاستغلال الرخيص الذي يفتقد إلى الأخلاق الحميدة ولا يراعي الظروف الاقتصادية والمعيشية للشعب ناهيك عن غياب مراعاة الجانب الإنساني وبالتالي استطاعت السلطة أن تحافظ على ثلاثة مليارات ريال قيمة الدعم وتحويله إلى الصندوق الاجتماعي الذي استوعب حالات جديدة من الفقراء بلغت أعدادهم (20 ألف) حالة كما تم إطلاق العلاوات السنوية للعامين 2012 / 2013م بصورة كاملة لموظفي الدولة والمتقاعدين على السواء.

إن الشيء العجيب واللافت للنظر أن يرفع الناس أصواتهم ضد المعالجات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة اليوم دون أن يلتفتوا ولو بعين واحدة إلى أنواع الفساد الذي يجري مجرى الدم في الإنسان كالشيطان والحد من استمراره بالأصوات نفسها إذاً لماذا لا يقفون صفاً واحداً في وجه (الحرامية) الذين يسرقون أموال الشعب (عيني عينك) وعددهم محدود جداً من مراكز النفوذ في السلكين العسكري والمدني وهم يسيطرون على ثروات الوطن دون خوف من الله تعالى ويكسبون المال الحرام من الوظائف الوهمية على نطاق واسع في العديد من المؤسسات التي تستنزف من الدولة المليارات من الريالات سنوياً واستخلاص الضرائب خارج النظام والقانون من مختلف النقاط الداخلية والخارجية على الحدود وفي مقدمتها ضرائب القات وغيرها من السلبيات التي تنخر البلاد والعباد من كل جانب.

إلى متى سيظل الصمت الرهيب على بقاء الرشوات واتساعها في كافة الأجهزة الحكومية وانتهاكات حقوق الإنسان الموروثة من النظام السابق وبقاء المظلومين في السجون مع أطفالهم من النساء دون حكم أو من انتهت أحكامهم دون إفراج إضافة إلى حقوق المرأة المنقوصة والتعامل السلبي مع قضايا المواطنين المقدمة إلى المحاكم وعدم البت فيها ناهيك عن تفجيرات أبراج الكهرباء وأنابيب النفط والغاز .. أليست من ممتلكات الشعب؟ إن قوى الفساد ما لبثوا يقفون بالمرصاد وهم يمارسون أنواع التخريب والدعاية للنظام ومختلف قرارات الحكومة الانتقالية التي تخدم الشعب في مواقع العمل والإنتاج ويعتبر السكوت والصمت وعدم المطالبة بوقف النزيف الاقتصادي أحد أشكال الفساد والتآمر على الوطن يتحمل المواطن ولو جزئية منه حين لا يساهم في الإبلاغ عنها أو رفع الأصوات والاستنكار لأشكال التهريب والتخريب.

لقد استطاعت اليمن الخروج من حرب أهلية كانت على وشك الاندلاع على طول وعرض البلاد ونجحت في عملية تثبيت الاستقرار الأمني إلى حد كبير وتشكيل حكومة انتقالية محددة زمنياً تليها انتخابات رئاسية وبرلمانية بعناية المجتمع الدولي والإقليمي تتجه إلى بناء دولة مدنية حديثة وتمكنت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب من بناء السلم الاجتماعي الذي جعل الوطن في بر الأمان على طريق تحقيق المبادرة الخليجية وما تضمنت من خطوات وقرارات تعالج كافة الأوضاع العالقة في المجتمع كان أبرزها مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انتهى بنجاح منقطع النظير واليوم وقد مضت سنتان من قيام الثورة المباركة نحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالاصطفاف الوطني العام بجدية واهتمام لمتابعة تنفيذ مختلف القرارات التي تعود بالفائدة والنفع للشعب عامة والسؤال لماذا لا يرفع الناس أصواتهم عالياً للمطالبة بتنفيذ قرارات مؤتمر الحوار التي بلا شك سوف تقضي على أصحاب المشاريع المشبوهة التي تقف حجر عثرة في طريق الدولة خوفا من فقدان معالمهم الشخصية من تلك القرارات المتضمنة استخراج الثروات الطبيعية في باطن الأرض وتوسيع رقعة الزارعة والاستخدام الأفضل لها وغيرها من القرارات وينبغي أن يكون الشعب على مستوى عال من اليقظة والمسؤولية ويدرك تماماً مصلحته العليا والدفاع عنها ومن غير المعقول أن يظل الشعب محلك سر ويقف مكتوف الأيدي إلى ما لا نهاية دون التصدي لكل أنواع التخريب والتهريب في الوطن.

إن الشعب الذي أطاح برموز الحكم الاستبدادي والأتباع من فلول النظام السابق يستطيع أن يعلنها ثورة من جديد صوب القضاء على الذين يتاجرون بمقدرات الشعب وتقديمهم إلى المساءلة القانونية ومحاسبتهم على كل فلس ضاع من أموال الدولة فإرادة الشعوب لا تقهر ولنا دروس وعبر من تجارب ثورات الربيع العربي من كل زاوية وباب.

صباح الخير

الإصلاحات السعرية وحقوق الموظف

› عارف الضرغام

مما لا شك فيه أن الإصلاحات السعرية التي أعلنتها حكومة الوفاق وشملت تعديل أسعار المشتقات النفطية من ديزل وبنزين وغيرهما تصب في مصلحة المواطن على المدى البعيد بحسب تقرير الحكومة ،وأن الدعم في هذه المشتقات لا يستفيد منه سوى حيتان التهريب من أصحاب النفوذ الذين يحتمون خلف سلطان القبيلة ومراكز قوى النظام السابق الذين صنعوا هذه الحيتان التي تمتص منجزات الشعب وتعود عليهم بالمال الوفير، وبالتالي فإن هذه القرارات تعد ضربة قاصمة لهم وتحد من مواردهم التي يحاربون بها الشعب ودولة النظام والقانون.

ولا شك أيضا أن هذه الإصلاحات السعرية في المشتقات النفطية سيتضرر منها على المدى القريب فئات الشعب ذات الدخل الأدنى ومنهم الموظفون والمتقاعدون والعاطلون عن العمل والمهنيون من ذوي الدخل المحدود والمتقطع من الذين لم تعمل لهم الحكومة أي حساب.

فهذه الفئات جميعا دخلها محدود ومتواضع من قبل إعلان الإصلاحات السعرية، فكيف سيكون حالها بعد إعلانها وتنفيذها على أرض الواقع، حيث أن كل أسعار السلع والمواصلات ارتفعت مباشرة بعد الإعلان، ومازال دخل هذه الفئات كما هو دون أي تعديل أو تغيير.

الحكومة- في تقريرها- أعلنت أنها سوف تقوم بإطلاق التسويات الوظيفية والعلاوات السنوية والترقيات للموظفين، وهذا عمل طيب يحسب لها، لكن المطلوب أن يتواكب هذا الأمر ويسير سويا مع الإصلاحات السعرية وعلى حد سواء، إذ يفترض بحكومة الوفاق أن تعمل على إطلاق هذه المستحقات في آن واحد مع بدء الإصلاحات السعرية، لا أن تعمل على التسويف، فيما الموظف يتجرع الفروق السعرية ودخله مازال كما هو.. ومهما كان حجم هذه التسويات والعلاوات فإنها لن تستطيع مجاراة الزيادة الكبيرة في الفوارق السعرية، لذا فالمطلوب معالجة مرتبات الموظفين المتدنية ليصبح الموظف قادرا على مجاراة هذه الفوارق السعرية.. هذا فيما يتعلق بالموظفين.

أما بقية الفئات مثل المتقاعدين وذوي الدخل المتقطع ممن يعملون على باب الله (بالقطعة) سيكون حالهم أسوأ، وحالات الرعاية الاجتماعية المعلن عنها لن تشمل الجميع، ومن شملتهم الرعاية الاجتماعية سيعانون- أيضا- من الفوارق السعرية، وإن كان حالهم سيكون أفضل ممن لم تشملهم الرعاية الاجتماعية.

نأمل من حكومة الوفاق الوطني أن تعمل على معالجة كل آثار الإصلاحات السعرية حتى لا يتضرر المواطن ذو الدخل المحدود، وحتى لا تزداد معاناته.

للمعنيين فقط

العابثون بالقوانين كالخارجين عليها

لا أحد ينكر أن أقدام تلك الجماعة أو الأفراد أياً كانت أسماؤهم وصفتهم أو انتماءاتهم أو مبرراتهم أو أوضاعهم النفسية أو تدني مستوى اليقظة والحرص التي مكنتهم وساعدتهم على اعتراض حافلة نقل في الطريق وفرز وإنزال (14) جندياً وتقيدهم بعد الخطبة فيهم وتنفيذ الإعدام بحقهم ذبحاً بالسكاكين أنهم أي هذه المجموعة أو النفر قد ارتكبوا فعلاً بشعاً مقززاً ينكره ويستنكف منه أكثر الناس قسوة وعداوة وإجراماً وكفراً، كما لا أعتقد بوجود من ينكر ممكن شاهد وتابع وقرأ عن هذا العمل الدنيء والبشع أن ردة فعل الجهات المسؤولة المعنية لم تكن بالمستوى المطلوب أو ترتقي إلى مصاف الحدث والتعامل معه لا بالقول ولا بالفعل ؟!! عدا رسائل الشجب والإدانة والاستنكار التي يمكن اعتبارها علامة فارقة بين وقوع وحدوث هذه الحادثة وغيرها من الحوادث والجرائم التي مورست وتمارس في واقعنا اليومي. وهو فارق لانجد فيه ما يغني أو يشفي أو يسمن في مواجهة ومحاصرة وضرب هذه الجرائم ومن يمارسها علنا ومن قبل أفراد وجهات معروفين غير مجهولين . وهكذا يمكننا القول أن ما يدل عليه هذا الفارق الباهت والخجول ليكشف عن حقيقة مرة ومؤلمة يعرفها الجميع وفي المقدمة منهم المعنيون من مسؤولين عسكريين ومدنيين رغم محاولات الالتفاف عليها وتجاهلها والتغابي عنها وعدم الاعتراف بها بشكل يجعل حصول هذه الجريمة الشنعاء بحق (14) جندياً عسكرياً والتي طبعاً لم تكن الأولى من نوعها نتاجاً طبيعياً ومحصلة متوقعة مهما كانت الصدمة التي أحدثتها في نفوسنا جميعاً. حقيقة مفادها عدم وجود فرق بين هذه الجريمة والجرائم الأخرى اليومية التي نشاهدها ونعيش فواجع وآلام وقوعها وبخس تعامل الجهات المعنية إزاءها كالإقدام على اغتصاب وقتل طفل هنا وطفلة هناك، وعلى نهب أرض والاستيلاء على حق، ونهب مال عام والمتاجرة بأقوات ومعاشات الناس، والتعدي على القوانين والنظم والاستقواء عليها واستغلال السلطة للتعدي على الناس واستفزازهم في الشارع وفي أماكن عملهم وداخل أماكن عملهم .. الخ الخ من الممارسات اللا إنسانية التي في الحقيقة لانجد فرقاً بين من يمارسها وبين جرائم تلك الجماعات لأنه لافرق بينهم وبين من يحمل سلاحه ويتمخطر أمام العامة وبينهم وبين من يتعدى على أبراج ومحطات الكهرباء، بينهم وبين من يعيق المواطن في الحصول على حقه في شرطة أو عمل أو محكمة وبين تلك الجريمة وبين جريمة تاجر يعمد إلى استيراد وتسويق وبيع سلع مغشوشة ومنتهية الصلاحية وبين تلك الجريمة وجريمة الموظف الذي يقضي عمره محروماً من درجته وترقياته وحقوقه في حين غيره يحصل على أكثر من حقه في الراتب والدرجة لا فرق باختصار بين أبسط وأهون انتهاك لحقوق ومصالح المواطن والمواطنة وبين وقوع تلك الجريمة فغياب وعدم حضور وجدية الجهات المسؤولة مدنية كانت أو عسكرية أو قضائية في التعامل وعدم البت في مثل هذه المخالفات والانتصاف من مرتكبيها لصالح من يقع عليهم الجور. لهو سبب تلقائي ومباشر وطبيعي لظهور وارتكاب مثل تلك الجرائم البشعة. فالتفريط بأبسط الحقوق والتهاون بها يؤدي إلى التفريط بأبشع المظالم والإعانة على وقوعها وارتكابها. لأن المشكلة ليست في وقوع الجريمة وإنما في عدم مواجهتها والاقتصاص من مرتكبها.

ولهذا لن تنتهي آلامنا ولن نحصل على خلاصنا من جملة تلك الجرائم وأسبابها إلا بحضور الدولة وتطبيق القوانين على الجميع الكبير والصغير القوي والضعيف.

› سالم الفراص

محافظ تعز يدعو إلى تحسين معيشة الحياة الريفية بإقليم الجند

تعز / سبأ:

ناقش محافظ تعز شوقي احمد هائل اليوم مع مستشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إطار التسريع بأهداف الألفية الدكتور عبدالواحد العفوري السبل الكفيلة بتشجيع وتحسين سبل المعيشة الريفية بإقليم الجند الذي يعيش نحو 80 بالمئة من سكانه في الريف .

كما تم الوقوف إزاء إجراءات التمهيد لورشة العمل الخاصة بمنهج إطار تسريع أهداف الألفية التي ستقام منتصف الشهر الجاري بالعاصمة صنعاء .

وأكد الدكتور العفوري أن العمل جار لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية واستغلال الـ15 شهراً المتبقية من البرنامج الذي ينتهي في العام 2015م والذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للناس وإيجاد فرص عمل للشباب والمرأة .

وأشار عفوري إلى أن إقليم الجند تم اختياره لتنفيذ البرنامج باعتباره الأكثر استقرارا بين الأقاليم اليمنية كما أن دراسة مسحية أظهرت أن سكان ريف الجند لديهم أصول و لو أنها صغيرة ولكن يمكن البناء عليها وتوسيعها لتوفير سبل المعيشة وهي مدخل لإيجاد الاستقرار في المناطق الريفية .

حضر اللقاء أمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز محمد احمد الحاج.

محلي التواهي يسحب تراخيص عدد من الأفران المخالفة للتسعيرة

عدن / زكريا السعدي:

اقر الاجتماع المشترك للهيئة الإدارية والمكتب التنفيذي لمديرية التواهي م / عدن الذي عقد يوم أمس برئاسة الدكتور ياسر محمد علي وكل من الأخ سعيد شيباني الأمين العام والأخ الشيخ علي العيسي رئيس لجنة الخدمات والأخ سمير الوهابي رئيس لجنة التخطيط سحب التراخيص من الافران المخالفة للتسعيرة والأوزان لقرص الروتي المحددة من قبل مكتب وزارة الصناعة وتسهيل منح تراخيص لفتح أفران جديدة للذين يرغبون بذلك على ان تلتزم هذه الافران بالتسعيرة المحددة من قبل مكتب وزارة الصناعة وينطبق الحال كذلك على بائعي اسطوانات الغاز المنزلي.

وقد حذرت الهيئة الادارية من التلاعب بالأسعار ومخالفة التسعيرات الرسمية الصادرة من الجهات الرسمية وكلفت الأخ مدير مكتب الصناعة بالمديرية وأعضاء المجلس المحلي بالاشراف والرقابة وإبلاغ الهيئة الادارية عن أي مخالفة.

كما ناقش الاجتماع الكثير من القضايا التي تهم المواطن وظروفه المعيشية الصعبة واتخذت العديد من الإجراءات وذلك في إطار الجهود والاجراءات التي تقوم بها الهيئة الادارية للمجلس المحلي لمديرية التواهي في معالجة الأوضاع التي نشأت بعد قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وارتفاع الاسعار بطرق غير قانونية .

اليوم.. ورشة تدريبية للمسؤولين عن إدارة الموارد البشرية الصحية بالمحويت

صنعاء / بشير الحزمي:

تبدأ اليوم بمحافظة المحويت فعاليات ورشة العمل التدريبية لموظفي ومسئولي إدارة تنمية الموارد البشرية الصحية في محافظتي المحويت وحجة والمديريات التابعة لهما وذلك على استخدام آلية تخطيط الموارد البشرية المنظمة من قبل مشروع دعم الموارد البشرية للصحة في اليمن.

وأوضح المنسق الوطني لمشروع دعم الموارد البشرية للصحة في اليمن فيصل القهالي أن الورشة التي ينظمها مشروع دعم الموارد البشرية للصحة بوزارة الصحة و الممول من الاتحاد الأوروبي و بالتعاون مع شركة ايبوس المقدمة للخدمات الفنية لتنفيذ المشروع برعاية أ.د احمد قاسم العنسي وزير الصحة العامة والسكان وتستمر ثلاثة أيام في الفترة 12 - 14 أغسطس الجاري تستهدف 23 كادرا من موظفي مكاتب الصحة بالمحافظات المستهدفة ومديرياتها وتهدف إلى إكساب المشاركين المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام آلية تخطيط الموارد البشرية .

مكتب الصناعة بعدن يغلق 16 فرنا لمخالفتها أسعار البيع

عدن / سبأ:

أغلق مكتب الصناعة والتجارة بعدن أمس 16 فرنا لبيع الروتي بمديريات التواهي والمعلا وصيرة لمخالفة ملاكها التسعيرة الثابتة لأسعار الروتي والزيادة في قيمتها.

وأفاد مدير إدارة الرقابة والتفتيش بالمكتب فضل صويلح أن مالكي الأفران المذكورة سيتم إحالتهم إلى نيابة المخالفات لتجاوزهم أسعار البيع المحددة من قبل مكتب الصناعة الذي شكل لجانا من إدارة الرقابة والتفتيش والمواطنين في المديريات للرقابة على أسعار الروتي وبقية المواد الغذائية الأساسية.

تاريخ عدن في كتاب جديد

صدر مؤخراً للأستاذ خالد سيف سعيد عبدالله الباحث بمركز الدراسات والبحوث في اليمن (عدن) كتاب بعنوان (تاريخ مدينة عدن وضواحيها) يتناول فيه تاريخ عدن خلال الفترة من 1839 وحتى 1967م.

الجدير بالذكر أن المؤلف من مواليد الشيخ عثمان 1963م وله مؤلفان سابقان صدرا عن دار عبادي للنشر الأول بعنوان (نور في سماء الجزيرة كهرباء عدن) والثاني بعنوان (المنصورة من الصحراء إلى الحضر).